جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

PWWSD

حالـــة دراسية

العاملات في القطاع غير الرسمي في فلسطين
العاملات من المنازل بأجر نموذجا

إعداد: الباحث لبيب طه

هذا المشروع بدعم من
الاتحاد الأوروبي
#EU4HumanRights

COSPE ONLUS
TOGETHER FOR CHANGE

DWRC
مركز الديمقراطية وحقوق العاملين في فلسطين

مقدمة

يشكل القطاع غير الرسمي ظاهرة بارزة في الاقتصادات العالمية يتم تسليط الضوء عليه لأهميته وتأثيره على اقتصادات الدول حول العالم .وقد شكلت الظروف الاستثنائية في فلسطين حاجة ملحة لدراسة واقع العاملات في هذا القطاع، حيث تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على واقع العاملات في القطاع غير الرسمي في فلسطين بالتركيز على العاملات من المنازل بأجر(home-based workers) على وجه الخصوص، حيث أن أغلب العاملات يواجهن انتهاكات مثل عدم توفر عقود عمل، والحرمان من الاجازات السنوية والمرضية بالاضافة الى عدم وجود رقابة على هذه الانتهاكات.

تشمل الدراسة الاطار النظري والدراسات السابقة التي تتناول حجم هذا القطاع، السمات العامة للمشغلين، الخصائص الاقتصادية والديمغرافية للمنشآت الفلسطينية العاملة في القطاع غير الرسمي في فلسطين، ظروف العمل القاسية، وسبب اقبال العاملات/ين على القطاع غير الرسمي بشكل عام وعلى العمل من المنازل بأجر بشكل خاص.

تتناول الحالة الدراسية واقع وظروف العاملات من المنازل بأجرhome-based workers خاصة الظروف النقابية والقانونية للعاملات، الظروف الاقتصادية، الظروف المهنية، الحماية الاجتماعية، بالاضافة الى نتائج تحليل واقع هؤلاء العاملات من منظور النوع الاجتماعي، ثم الخاتمة والتوصيات، وتحاول هذه الحالة الدراسية التأسيس لدراسات أكثر عمقا وشمولية رغم مواجهتها للمحددات التالية:

مكانيا: محافظات رام الله والبيرة، وفي غزة كل من المغازي ورفح.

زمانيا: بداية العام ٢٠١٨

الحدود البشرية: العاملات في عدة قطاعات منها الأشغال اليدوية، الطبخ والمعجنات، التطريز والخياطة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام منهجية البحث الكيفي لوصف ظاهرة العمل في المنزل ودراستها وتحليلها، وذلك عن طريق عقد مجموعات بؤرية كأداة لجمع المعلومات وفهم واقع العاملات في هذا القطاع. حيث تم عقد ثلاث مجموعات بؤرية في كل من رام الله بتاريخ ١٩ نيسان ٢٠١٨ وحضرها (١٢) من العاملات في المنازل بأجر ممن يعملن في القطاع الانتاجي (٥ يعملن في الأشغال اليدوية، ٧ يعملن في الطبيخ وصناعة المعجنات)، وعقدت المجموعة البؤرية الثانية في مدينة رفح بتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠١٨ بحضور (١٢) من العاملات في التطريز والخياطة والأكلات الشعبية، وتم عقد المجموعة البؤرية الثالثة في المغازي/غزة بتاريخ ٢٥ نيسان ٢٠١٨ بحضور (١٢) عاملة من المغازي والزوايدة ودير البلح ممن يعملن في الصوف والأشغال اليدوية والتطريز والمعجنات وصناعة الألبان واعادة تدوير المواد التالفة.

تتراوح أعمار العاملات المشاركات في المجموعات البؤرية بين ٣٠-٥٠ عاما، حيث كان اجمالي الدخل لهن يتراوح ٥٠٠-٨٠٠ شيكل شهريا.

العاملات في « العمل المنزلي» من ناحية نظرية وفي الأدبيات:

بداية لا بد من تعريف «العمل في المنزل» بأنه عمل يؤديه شخص يُشار إليه باسم العامل في المنزل، في بيته أو في أي مكان آخر يختاره، خلاف مكان عمل صاحب العمل؛ مقابل أجر، ويؤدي لناتج أو خدمة وفقا لمواصفات صاحب العمل، بغض النظر عمن يوفر المعدات أو المواد أو المدخلات الأخرى المستخدمة؛ ولا يتمتع هذا الشخص بالدرجة اللازمة من الاستقلالية والاستقلال الاقتصادي اللازم لاعتباره عاملاً مستقلاً بموجب القوانين الوطنية أو اللوائح أو أحكام المحاكم.١

الإطار النظري والدراسات السابقة:

إن أغلب الدراسات التي تناولت واقع العمال والعاملات في فلسطين ركزت على القطاع غير الرسمي بشكل عام ولم تتطرق للنساء العاملات في المنازل بأجر بشكل خاص، حيث شملت الدراسات وصفا لكل من المحاور التالية المتعلقة بالعاملات في القطاع غير الرسمي:

حجم النساء في القطاع غير الرسمي في فلسطين:

طبقا للدراسات التي أجريت في الأراضي الفلسطينية المحتلة يعمل حوالي ٦٠٪ من النساء في القطاع غير المنظم مقارنة بنسبة ١٦٪ من العاملين الذكور، في حين تعمل النساء في معظم نشاطات توفير الرعاية غير المدفوعة الأجر ولا يتم تسجيل هذه النشاطات بشكل رسمي٢. وفي دراسة (الفلاح ٢٠١٤) جاء أن الإناث يشكلن٤٠٪ من مجمل العاملين في القطاع غير المنظم٣.

---

١. مؤتمر العمل الدولي، الاتفاقية ١٧٧اتفاقية بشأن العمل في المنزل، تم الوصول إليه بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣، متوفر على موقع: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo-c١٧٧.pdf

٢. أبو شكر، عبد الفتاح ودي فوير، جوزيف. ٢٠١١. العمل اللائق في الأراضي الفلسطينية. وزارة العمل. صفحة ١٢.

٣. الفلاح، بلال. ٢٠١٤. القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة: أسباب توسعه، خصائصه، معيقات تنظيمه.رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). صفحات ٢٠-٢١.

وأشارت (هندية، ١٩٩٦) في دراستها عن العاملات في قطاع التطريز و الخياطة الى أن مشاركة النساء بهذا القطاع جاءت كاستراتيجية أساس للبقاء مما يمكنهن من مواصلة دورهن الإنجابي-المنزلي، والقيام بمسؤولياتهن المنزلية؛ ويتوافق دفع أجور أدنى للنساء مع الطابع الاجتماعي المؤسس في الأنماط الجندرية والهويات المبنية اجتماعيا،والتي تقول بأن الرجل هو المعيل الرئيس للأسرة، في حين أوضحت الدراسة أن عاملات البيوت كلهن تقريبا هن المعيلات الوحيدات أو الرئيسات في العائلة، حيث بلغت نسبة الإناث المشغلات لأنشطة غير منظمة خارج المنشآت ٨,٩٪ مقارنة مع ٩١,١٪ للذكور. وأن النسبة في قطاع غزة اكبر منها في الضفة الغربية، وأنها الأعلى في شمال الضفة ثم جنوبها ثم وسطها. كما أن نسبة المشغلات الإناث الأعلى هي في المخيمات ثم الريف ثم الحضر٤. وقد أظهرت البيانات أن نسبة المشغلات لمنشآت غير منظمة كانت ٥٪ إناث مقابل ٩٥٪ ذكور، وهي في الضفة الغربية

أعلى منها في قطاع غزة حيث بلغت ٥,٩٪ في الضفة مقابل ٢,٧٪ في غزة٥.

السمات العامة للمشتغلين في القطاع غير المنظم

أظهرت نتائج مسح القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي نفذ العام ٢٠٠٣ أن ٧٠,٣٪ من المشتغلين في خارج المنشآت هم في الضفة الغربية وأكثرهم من جنوب الضفة ثم شمالها ثم وسطها، و٢٩,٧٪ في قطاع غزة، وكانت غالبيتهم من الحضر، ثم الريف فالمخيمات. وكانت غالبيتهم ممن لم يتجاوزوا المرحلة التعليمية الإعدادية ثم الأميين ثم الأعلى من الثانوية بقليل. بالنسبة للتوزيع حسب القطاع الاقتصادي كانت الأكثرية في قطاع الإنشاءات ثم الخدمات ثم التجارة الداخلية ثم الصناعة. كانت غالبية العاملين يعملون لحسابهم الخاص ثم المشتغلين ثم أصحاب العمل٦. وفي دراسة (الفلاح ٢٠١٤) بعد حوالي عقد على د راسة (المالكي وآخرون ٢٠٠٤) جاء أن عدد العاملين في القطاع غير المنظم ١٥٢،٢٦٢ شخصا، وغالبية العاملين في المنشآت (٦٦,٥٪) هم أعضاء عائلة غير مدفوعي الأجر. وتشكل الإناث ٤٠٪ من مجمل العاملين في القطاع غير المنظم، كما اتضح أنهم أقل تعليما٧.

ظروف العمل القاسية في القطاع غير الرسمي في فلسطين:

تحدثت دراسة (المالكي ولدادوة وشلبي، ٢٠٠٠)عن زيادة ساعات العمل في القطاع غير الرسمي وبدون عطلة أسبوعية، ولا تتوفر لهم التأمينات وإجراءات السلامة، ودخلهم متدن٨. وأشار الباحثان أن هناك عدة أسباب تشجع الانخراط بالقطاع غير الرسمي منها: قلة رأس المال المستثمر، المخاطرة القليلة، سهولة اكتساب الخبرة، ملائمتها للعادات والتقاليد خاصة تلك المشاريع التي تسمح للنساء بالتوفيق بين متطلبات العمل المنزلي والعمل في المشروع. وذكرت دراسة (هندية وغزاونة وإدريس، ١٩٩٢) أن العاملات في البسطات في القدس يعملن لساعات تتراوح بين ١١-١٦ ساعة يوميا، ولا عطل لديهن سوى أيام الإضراب الشامل في الانتفاضة الأولى، كما أن الشرطة ورجال الضرائب الإسرائيليين يلاحقونهن. إضافة الى تاثرهن بتقلبات الأحوال الجوية من حر وبرد ومطر

---

٤. المالكي، مجدي وآخرون. ٢٠٠٤.القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة. القدس : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس. صفحات ٣٧-٣٨.

٥. نفس المصدر، صفحة٥٠.

٦. نفس المصدر. صفحات ٢٨-٢٩.

٧. الفلاح، بلال. ٢٠١٤. مصدر سابق، صفحات 21-20.

٨. مجدي المالكي وحسن لدادوة وياسر شلبي. ٢٠٠٠. مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة حالات. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). صفحة ١٠٥.

بسبب عملهن في مناطق مكشوفة٩

وفي دراسة (Tassie ١٩٩٧)يعمل العمال في المنازل عموما في ظروف أقل ملاءمة من تلك التي يقوم بها نظراؤهم الذين يقومون بعمل مماثل في موقع العمل.من نواحي الصحة والسلامة المهنية ومعدل الأجور، ساعات العمل، درجة تحكم العمال بصيرورة العمل، التغطية القانونية ، إلخ) بشكل كبير في نتائج الصحة والسلامة للعمال الخارجيين١٠.

تحليل النتائج: واقع وظروف العاملات في المنزل في فلسطين

الظروف النقابية والقانونية:

لا يوجد نقابة لأي من العاملات في المعجنات والأغذية أو للواتي يعملن في الأشغال اليدوية، وقد أجمعت العاملات اللواتي حضرن المجموعات البؤرية أنه حال حصول خلاف عمل يتم حله في القرية في الضفة الغربية عبر شخصيات مجتمعية اوهيئات اعتبارية، أما في المدينة فالمشكلة قد لا تجد من يحلها، وعادة لا يتم اللجوء للقانون بسبب الاجراءات الطويلة وعدم قدرة العاملات على متابعة هذه الاجراءات وربما قلة الثقة بالقضاء، كما أن إجراءات الاحتلال والحواجز قد تعيق عمل النساء في الضفة الغربية في توصيل بضاعتهن إلى وجهتها المقصودة، وقد يتعرضن لعمليات نصب واحتيال، وفي غزة فإن الاحتلال يعيق التسويق والمشاركة في المعارض والندوات والورش الدولية.

وقد أشارت بعض العاملات ممن شاركن في المجموعات البؤرية التي عقدت في غزة الى أنه يتم التعامل مع خلافات العمل عبر تجاهل العاملة وفصلها من العمل في أغلب الأحيان لثقة صاحب العمل أو الخدمة أنه لا وجود لأي رقابة أو حماية للعاملات تمكنهن من المطالبة بحقوقهن، حيث يعتمد ذلك على المُشَغِل أو صاحب العمل.

وبالنسبة لساعات العمل للنساء العاملات في المنازل بأجر، فقد أجمعت المشاركات في المجموعات البؤرية المنعقدة أنه لا وجود لساعات عمل محددة حيث تعتمد ساعات العمل على نوعية وحجم الطلبيات، حيث أشارت إحدى المشاركات في المجموعة البؤرية التي عقدت في رام الله الى أن ساعات العمل غير محدودة ويمكن أن تعمل ليلا أو نهارا في منزلها حسب ما يطلبه صاحب العمل.

وأوضحت العاملات في رام الله وغزة أيضا أنهن لا يحصلن على إجازات مدفوعة الأجر حيث لا يتم التعامل معهن على أنهن موظفات، ومن تأخذ إجازة من عملها لأي سبب من الأسباب يكون على حسابها الخاص، وفي هذا السياق، أشارت المشاركات أنه لا يوجد اعتبار لإجازة الأمومة أو الساعة المحددة قانونيا للرضاعة بحجة أن العمل مقطوع ولا ينطبق عليه القانون. أما في رفح، فأشارت بعض العاملات أن ذلك يعتمد على صاحب العمل.

أغلب العاملات من المنازل بأجر لا يقمن بتوقيع عقود عمل مكتوبة كما أشرن خلال المجموعات البؤرية وانما يعتمد تقديم الخدمة على اتفاق شفوي، ويتم انهاء الخدمة بدون تقديم أية أسباب حسب مصلحة صاحب العمل.

الظروف الاقتصادية والمالية:

أوضحت العاملات الى أن العمل يكون موسميا ومرتبطا الى حد كبير بالمناسبات الدينية والوطنية، وبالتالي لا

---

٩. هندية،سهى وغزاونة، عفاف وإدريس صبحية. ١٩٩٢. عمل المرأة الهامشي.القدس: مركز الدراسات النسوية. صفحة 12

١٠. Tassie, Jane. 1997.“ Home Based Workers at Risk Outworkers and Occupational Health and Safety”. Safety Science.25(1-3): p.179. Accesed May 16, 2018

يوجد دخل ثابت، وحتى مع الحصول على العائد المادي مقابل الخدمة، ويبقى دخل أغلب النساء العاملات أقل

من الحد الأدنى للأجور ولا يكفي لمتطلبات الحياة، وتواجه النساء تأخيراً في دفع الأجور من قبل صاحب العمل أو صاحب الخدمة. وأشارت احدى العاملات في المجموعات البؤرية التي تم عقدها في غزة أن جزءاً من النساء يواجهن فترة تجربة غير مدفوعة الأجر، كما تؤخذ عينات من عمل النساء للمشغلين المحتملين دون دفع ثمن هذه العينات مما يسبب خسارة مادية وبذل جهد عملي دون مقابل. ومن أهم المعضلات التي تواجه النساء العاملات أن الأجرة لا يتم الحصول عليها إلا بعد التسليم، مما يشكل عبئاً إضافيا على النساء فيما يتعلق بشراء المواد الخام المطلوبة للتصنيع.

الظروف المهنية للعاملات في المنزل:

يتم التوظيف في هذا القطاع عادة من منطلق عائلي، وهذا ما يفسح المجال للاستغلال عندما يكون صاحب الورشة زوج أو أخ حيث لا يتقاضين راتبا أو أجرا، وهذا ما تم ذكره في غزة خاصة، حيث أشارت احدى العاملات أنها تقوم بعملية الانتاج ومن ثم يقوم زوجها ببيع المنتجات لأصحاب الخدمة وأخذ الأموال دون اعطاءها أي مقابل. وذكرت عاملتان من المشاركات بالمجموعة البؤرية في المغازي أنهن يعملن في الطبخ كعمل خيري عند طلب احدى الجمعيات الخيرية ، ولكن يتم الدفع في بعض الاحيان لصاحب الجمعية الخيرية دون اعطاء العاملات أي مقابل.

وأشارت اغلب العاملات أنهن قد تلقين تدريبات للخدمات التي يقدمنها مثلا، في المجموعة البؤرية التي عقدت في رفح، ذكرت المشاركات أنهن قد تلقين تدريبات متعلقة بالانتاج الذي يعملن به حاليا مع وكالة الغوث، وذكرت المشاركات في المجموعة البؤرية التي عقدت في المغازي أنهن قد تلقين عدة تدريبات في مركز المغازي الثقافي و مركز النشاط النسائي.

وأشارت العاملات اللواتي يعملن في قطاع التطريز والاشغال اليدوية أنهن يعانين من ظروف العمل غير الملائمة حيث يتم استخدام مواد كيماوية في عملية التصنيع قد يترتب على استخدامها مخاطر التعرض للحروق ومشاكل في التنفس بسبب استنشاق روائح المواد الكماوية.

الحماية الاجتماعية للعاملات في المنزل:

لا يوجد تأمين صحي للعاملات، والبعض من أرباب العمل يعلق ذلك بزعم انتظار تحسن الظروف المالية؛ وتكون العاملة مسؤولة حال إصابتها خلال العمل فهي من تقوم بدفع ثمن العلاج المترتب على إصابتها في العمل، كما أن طبيعة العمل تسبب بعض الأمراض كالديسك والغضروف للعاملات في المطابخ وضعف البصر للعاملات في الأشغال اليدوية وأمراض الأعصاب أيضا، إحدى العاملات المشاركات في المجموعة البؤرية في رام الله قالت أن يدها قد تعرضت للحرق وقد تكفلت بتكاليف العلاج دون أي مسؤولية على صاحب العمل.

الخاتمة:

بداية لا بد من ذكر أن الدراسة توصلت إلى نتائج توصلت إليها دراسات سابقة، وهذا يعني أن حال العاملات في القطاع غير الرسمي بقي على ما هو عليه منذ مدة طويلة. فالدراسة توصلت إلى ما توصلت إليه دراسة (أبو شكر ٢٠١١) ودراسة (صبيح وأبو عليا ٢٠١٢) من أن العاملات في القطاع غير الرسمي هن نساء، وإن وجد رجال فهم مشغلون وأصحاب أعمال او أن أعدادهم قليلة جدا مقارنة بالنساء. كما تتفق مع دراسة (هندية ١٩٩٦) في أن هذه الوظائف هي مما يمكن النساء من القيام بدورهن الإنجابي والمنزلي، وتتفق مع النظرة القائمة على أن الرجال هم المعيلون للأسرة. وأخيرا وليس آخرا تتفق مع دراسة (المالكي ولدادوة وشلبي ٢٠٠٠) ودراسة (هندية وغزاونة وإدريس ١٩٩٢) في طول ساعات العمل والظروف القاسية له. ومما سبق تتضح صعوبة اوضاع العاملات في المنازل، وهذه ظاهرة تبدو عالمية بحسب دراسة(Tassie ١٩٩٧) وكذلك في الباكستان بحسب دراسة (Zhou، ٢٠١٧).

كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. من الناحية القانونية تبين وجود خروقات قانونية في عمل العاملات في المنازل يتمثل في عدم تحديد ساعات العمل، وتشغيل المرأة في الليل، وعدم إعطاء المرأة الإجازات بأنواعها، وعدم وجود عقود عمل عند التوظيف.

٢. بالنسبة لظروف العمل الاقتصادية فالأجور للنساء أقل من الحد الأدنى للأجور،وهن في دور التابع اقتصاديا وإداريا، وهناك تأخير في دفع الأجور، وإمكانية إنهاء العمل واردة دون سابق إنذار.

٣. ظروف العمل تتمثل في ساعات عمل طويلة تشمل العمل الليلي، كما أن العاملات يكن عرضة للاستغلال خاصة إن كان صاحب العمل زوج أو قريب حيث يعملن بلا مقابل، وهناك أخطار مهنة وظروف صحية غير آمنة لبعض المهن كالأشغال اليدوية.

٤. العاملات في المنزل غير مشتركات في تأمين صحي ولا وجود للتأمين ضد اصابات العمل أو صندوق تقاعد.

٥. من ناحية النوع الاجتماعي فالمهن الواردة في الدراسة هي مهن نسائية نمطية تساعد المرأة في لعب دورها المرسوم كأم أوأنثى تابع اقتصاديا واجتماعيا.

التوصيات:

- توصي الدراسة بتطبيق قانون العمل على العاملات في المنازل من نواحي تحديد ساعات العمل، إعطاء المرأة الإجازات بأنواعها، توقيع عقود عمل عند التوظيف والالتزام بروح تلك العقود.
- تنظيم النساء اللواتي يعملن في المنازل بأجر لصالح أصحاب العمل/المشغل في مجال الخياطة والتطريز، والصناعات الغذائية، والحرف اليدوية في نقابات للدفاع عن حقوقهن وفق معايير منظمة العمل الدولية واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة CEDAW وخاصة المادة ١١ والتي تنص على أن: "تتخذ الدول الأطراف جميع ما يقتضي الحال اتخاذه من تدابير القضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل لها، على أساس تساوي الرجل والمرأة، نفس الحقوق"
- توفير الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للعاملات كافة خاصة في القطاع غير الرسمي وبضمنه العاملات في المنازل.
- العمل على توفير احصائيات تتعلق باحتساب جهود وعمل النساء في القطاع غير الرسمي ضمن المعايير الاحصائية لمركز الاحصاء الفلسطيني، حيث لا يوجد أي احصائيات متعلقة بالعاملات في المنازل على وجه الخصوص والتي من شأنها ان تكون مرجعا رسميا للدراسات حول هذا القطاع.
- قيام مؤسسات المجتمع المدني بدعم المشاريع النسوية لتمكينهن في مختلف المجالات.
- ان تقوم مؤسسات المجتمع المدني بإعطاء اولوية في برامجها لاستهداف النساء في التوعية والتثقيف في القطاع الرسمي.

المصادر والمراجع:

- أبو شكر، عبد الفتاح ودي فوير، جوزيف. ٢٠١١. العمل اللائق في الأراضي الفلسطينية.
- توسيع نطاق تطبيق قوانين العمل ليشمل الاقتصاد غير المنظم.الطبعة الأولى. ٢٠١٣. جنيف: منظمة العمل الدولية. صفحات ٦٢-٦٦. نسخة الكترونية. تصفح بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٢
- الفلاح، بلال. ٢٠١٤. القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة: أسباب توسعه، خصائصه، معيقات تنظيمه. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- المالكي، مجدي وعبد الرازق، عمر وشلبي، ياسر وصرصور، شاكر ولدادوة، حسن.٢٠٠٤.القطاع الاقتصادي غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية العامة. القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس.
- المالكي،مجدي ولدادوة، حسن وشلبي، ياسر. ٢٠٠٠. مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة: دراسة حالات. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).
- مؤتمر العمل الدولي، الاتفاقية ١٧٧اتفاقية بشأن العمل في المنزل، تم الوصول إليه بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣، متوفر على موقع http://hrlibrary.umn.edu/arabic/ilo-c177.pdf
- هندية، سهى. ١٩٩٦. نساء ورجال في القطاع غير الرسمي في الضفة الغربية – فلسطين. القدس: مركز الدراسات النسوية.
- هندية،سهى وغزاونة، عفاف وإدريس صبحية. ١٩٩٢.عمل المرأة الهامشي.القدس: مركز الدراسات النسوية.
- Tassie, Jane. 1997.“ Home Based Workers at Risk: Outworkers and Occupational Health and Safety”. Safety Science.25(1-3): pp. 179-186, 1997.Accesed May 16, 2018.
- Zhou, M. 2017. Pakistan’s hidden workers Wages and conditions of home-based workers and the informal economy. International Labour Organization 2017. Accesed May 16, 2018.

Disclaimer: This publication has been produced with the assistance of the European Union. The contents of this publication are the sole responsibility of the Palestinian Working Woman Society for Development and can in no way be taken to reflect the views of the European Union.

تم اصدار هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي. ان محتويات هذه النشرة هي من مسؤولية جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ولا تعكس بأي شكل من الاشكال وجهة نظر الاتحاد الأوروبي

The Palestinian Working Woman Society for Development

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Website: www.pwwsd.org

Email: pwwsd@pwwsd.org

Ramallah noted that she suffered burns once during work, and the treatment was at her own expense, without any liability to the employer. The nature of the work done by women working in such sectors may cause chronic back pains, especially for workers in kitchens and handicrafts. Furthermore, the case study showed that home-based work reinforces the division of gender roles, as women noted that these jobs help them in sustaining their roles as mothers and housewives, in addition to working to support their families. The case study also shows that most workers face violations, such as the absence of employment contracts, the denial of annual and sick leaves, and that there is a lack of monitoring of their work conditions.

Recommendations:

- The study recommends applying the labor law to home-based female workers in terms of setting hours of work, giving women annual and sick leave, signing employment contracts at the time of employment, and complying with the spirit of these contracts.
- Organizing women, who work as paid home-based workers for employers / operators in the field of sewing and embroidery, food production and handicrafts, in trade unions to enable them to defend their rights in accordance with ILO standards and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) that stipulates that: "State Parties shall take all necessary measures to eliminate discrimination against women in the field of employment in order to ensure to them, on the basis of equality of men and women, the same rights"
- Provide social protection and social security for all female workers, especially in the informal sector, including home-based workers.
- Provide statistics related to work undertaken by women in the informal sector within the statistical standards of the Palestinian Central Bureau of Statistics, with a focus on home-based female workers, which would constitute an official reference for studies on this sector.
- Civil society organizations should support projects of women working in the informal sector in general, and home-based workers specifically, as part of their empowerment projects.
- Civil society organizations should give priority in their programs to targeting women working in the informal sector in order to raise workers' awareness concerning their rights and the violations they face as home-based workers.

Abstract

The informal sector is a prominent phenomenon in global economies that is highlighted due to its importance and impact on the economies of countries around the world. The exceptional circumstances in Palestine have created an urgent need to study the situation of women workers in this sector. The purpose of this study is to shed light on the situation of Palestinian women workers in the informal sector, with a main focus on "home-based workers" and to highlight the conditions of home-based female women in Palestine, especially in terms of union organizing, legal, financial, professional, and social protection. The term "home-based workers" is defined by the the Home Work Convention, 1996 (No. 177) of the International Labor Organization in its article 1, as follows:

> "(a) The term home work means work carried out by a person, to be referred to as a homeworker, (i) in his or her home or in other premises of his or her choice, other than the workplace of the employer; (ii) for remuneration; (iii) which results in a product or service as specified by the employer, irrespective of who provides the equipment, materials or other inputs used,
>
> Unless this person has the degree of autonomy and of economic independence necessary to be considered an independent worker under national laws, regulations or court decisions;
>
> (b) persons with employee status do not become homeworkers within the meaning of this Convention simply by occasionally performing their work as employees at home, rather than at their usual workplaces;
>
> (c) the term employer means a person, natural or legal, who, either directly or through an intermediary, whether or not intermediaries are provided for in national legislation, gives out home work in pursuance of his or her business activity."

The case study includes a theoretical framework and a review of previous studies dealing with the size of women's work the informal sector, the general characteristics of operators, the economic and demographic characteristics of the Palestinian establishments operating in the informal sector in Palestine, and the working conditions of workers. The results show the conditions of employment, economic status, social protection, and the formation of unions by the workers.

The case study was based on a qualitative research methodology through conducting focus groups with workers from the West Bank/Ramallah, and Gaza Strip. The first focus group was conducted at Ramallah with the participation of 12 working women. The second focus group was conducted in Rafah with the participation of 12 women, and the final focus group was conducted in Al-Maghazi/Gaza refugee camp, with the participation 12 working women. The participants in the focus groups are workers in handicrafts, sewing and embroidery, cooking and production of pastries.

Findings of the Case Study:

The case study findings indicate that there are legal violations of female home-based workers' rights in both the West Bank and Gaza Strip, including unlimited working hours, as women work during the day and at night depending on the orders they receive from employers. They are paid less than the minimum wage and sometimes paid in arrears, and there is a possibility of termination of work without previous notice. Women in certain professions face unhealthy working conditions; they are put at risk and exposed to diseases, such as breathing problems and burns, especially those working in handicrafts and using chemical susbtances. Home-based workers are not covered by health insurance and do not have retirement rights; one of the participants from